وافق على تزكية المعجل ليكون عضوا في مكتب المجلس

«البلدي» : ترخيص أنشطة متنوعة بمركز الاتحاد الكويتي للمزارعين

العتيبي مترئسا المجلس البلدي

جانب من الجلسة

وافق المجلس البلدي أمس بجلسته العادية برئاسة أسامة العتيبي على طلب الهيئة العامة للقوى العاملة بترخيص أنشطة متنوعة في مركز الاتحاد الكويتي للمزارعين في منطقتي العبدلي والوفرة.

ووافق المجلس أيضا على تزكية العضو عبدالعزيز المعجل ليكون عضوا في مكتب المجلس كما وافق على طلب وزارة الكهرباء والماء بتخصيص موقع لمسار الكابلات الأرضية لتغذية المحطات الرئيسية في منطقة أمغرة الصناعية.

- تخصيص موقع لمنطقة الجهراء التعليمية وآخر لإقامة مكاتب مؤقتة وتشوين المواد
- توسعة موقع سوق «النسيم» المركزي وإحالة عدة اقتراحات أخرى إلى «المهن الهندسية»

كما وافق المجلس على تخصيص موقع لمنطقة الجهراء التعليمية ووافق على طلب الهيئة العامة للطرق والنقل البري تخصيص موقع إقامة مكاتب مؤقتة وتشوين المواد ومصنع أسفلت وخلاط مركزي بشكل مؤقت بمنطقة المطلاع لتنفيذ عقد تطوير طريق العبدلي السريع من مدينة المطلاع المستقبلية إلى التقاطع المستقبلي مع الطريق الإقليمي الشمالي.

ووافق المجلس على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية بتوسعة موقع سوق (النسيم) المركزي في حين أعاد المجلس للجنة الفنية الاقتراح المتعلق بشأن تعديل بعض قرارات المجلس البلدية الخاصة بالجمعيات التعاونية.

وأحال المجلس عدة اقتراحات إلى لجنة المهن الهندسية منها ترخيص البلدية لإضافات البناء التي تقل مساحتها عن 80 متر وطلب إعادة الكتاب المقدم بشأن تطوير وتحديث الواجهة البحرية إلى اللجنة الفنية وكتاب المقدم من اتحاد العقاريين بشأن الموافقة على الاستثمار لمواقف السيارات متعددة الأدوار إلى اللجنة الفنية.

خصوصا أن مصروفات بعض الجهات في معظمها للرواتب

العدساني: قرار خفض ميزانية الدولة 20 في المئة غير قابل للتطبيق

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن قرار خفض ميزانية الدولة بنسبة 20 في المئة غير قابل للتطبيق ولا يتوافق مع النظم، خصوصا ان مصروفات بعض الجهات في معظمها للرواتب، «لذلك رفضت الميزانية العامة للدولة».

وقال العدساني «سجلت اعتراضي اثناء مناقشة الميزانية في اللجنة للسنة المالية 2020/2021».

وقال العدساني أنه «كان في الأصل على وزير المالية إحالة الملفات المشبوهة مالياً إلى النيابة في حينها وعدم المماطلة او اخذ إجراءات متواضعة».

واضاف العدساني «في جلسة المساءلة السياسية لوزير المالية سيتم كشف تفاصيل النواب الذين تضخمت حساباتهم كما حصل في جلسة الإيداعات المليونية حينما كشفت تفاصيلها بالأسماء والمبالغ»، مشددا على أن هذه الإجراءات ضمن اختصاص وحدة التحريات المالية والتي يشرف عليها وزير المالية سياسيا».

تتمات

نائب الأمير

وضعت النقاط على الحروف في عدة مسائل تهم الوطن والمواطنين ، أكد سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد ، على ثقته التامة بتلاحم الشعب الكويتي الكريم ، وحرصه على وحدته الوطنية وبصورة تمكنه من مواجهة أي تداعيات تعيق المسيرة الخيرة للوطن العزيز ، مبتهلا سموه إلى الباري جل وعلا ، أن يمن بالشفاء العاجل على صاحب السمو أمير البلاد ، ويمتعه بوافر الصحة والعافية ، وأن يحفظ الوطن الغالي ، ويديم عليه نعمة الأمن والأمان والرخاء ، ويوفق الجميع لخدمته ورفعة شأنه ، وتحقيق المزيد مما ينشده من تقدم ورقي وازدهار.

جاء ذلك في رسائل شكر جوابية بعث به سموه ، إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ، والشيخ مشعل الأحمد نائب رئيس الحرس الوطني ، وسمو الشيخ ناصر المحمد ، وسمو الشيخ جابر المبارك ، وسمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، ضمنها سموه خالص شكره وتقديره ، لما أعربوا عنه من فيض المشاعر الطيبة وصادق الدعاء ، وأشادوا فيها بالكلمة الضافية التي وجهها سموه لإخوانه وأبنائه الكرام بشأن المستجدات على الساحة المحلية ، وبما تضمنته من تأكيد على الثوابت الوطنية ، وعلى رأسها الحرص على سلامة وأمن الوطن ، وتحصينه من أجواء الفتن ، وعدم السماح بالمساس بكيانه ومن ثقته بالشعب الكويتي الأصيل الذي هو حصن الوطن وأساس عزته ورفعته ، وإدراكه لحقائق الأمور ، والتي أشاعت أجواء الثقة لدى المواطنين ، بأن الكويت دولة مؤسسات وقانون وأنها بخير بتلاحم أبنائها وتعاونهم ، وقادرة على تجاوز كل العقبات والتحديات ، سائلين المولى تعالى أن ينعم على صاحب السمو أمير البلاد بالشفاء العاجل ، ويديم على سموهما موفور الصحة والعافية.

من ناحيتهم ثمن النواب ما جاء بالخطاب ، مؤكدين أنه وضع خارطة طريق أمام الجميع ، وحزما سيضع حداً للعديد من المشكلات والقضايا في الأيام القادمة.

في هذا السياق نوه النائب محمد الدلال بما تضمنه خطاب سمو نائب الأمير وولي العهد من توجيهات، كاشفًا عن مشاورات ستتم بين عدد من النواب لتقديم اقتراح بقانون بشأن تنظيم عمل جهاز أمن الدولة.

وقال الدلال إن خطاب سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد تضمن الحزم والحكمة وتقدير المصلحة العامة، فيما يتعلق بما شهدته وسائل التواصل الاجتماعي من تسريبات تجاوزت أحكام الدستور والقانون وانتهكت خصوصيات الناس والأفراد في جهاز أمني مهم جدًا وحساس.

وأكد أن خطاب سموه وضع النقاط على الحروف في عدد من القضايا المهمة، من بينها التأكيد على سيادة القانون وعدم وجود أحد فوق المساءلة أيًا كان مسماه أو عائلته أو تبعيته، مثمنا ما تضمنه الخطاب بقوله « شكرًا يا سمو نائب الأمير ولي العهد على توجيهاتك وخطابك».

من جهته أكد النائب أحمد الفضل على المضامين التي جاءت في خطاب سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد ، داعيًا السلطتين لوضع حد للحسابات الوهمية والحسابات الإخبارية المثيرة للفتن.

وقال الفضل :»سمعًا وطاعة لكل جملة ولكل توجيه أتى في كلمتكم السامية «، مضيفًا «نستشعر كما استشعر سموه الأوضاع الخطرة والحساسة التي تمر بها دولة الكويت ولا أدق من توصيف سموه لذلك بتذكيره بتحذيرات سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وأوضح أن سمو الأمير أرجعه الله سالمًا معافى إلى أرض الوطن حذر مرارًا وتكرارًا من خطورة انحراف بعض وسائل التواصل الاجتماعي وما تشكله من معاول هدم وتخريب لبنيان مجتمعنا وقيمه الفاضلة وما تحفل به من افتراءات وإثارة للفتن وإشاعة روح الإحباط والتشاؤم وإطلاق الاتهامات دون دليل». وأكد الفضل وجوب الإسراع بترجمة التوجيه السامي للقضاء على ما أسماه سمو نائب الأمير «أشباح الفتن « حفاظًا على أمن البلد وصيانة المجتمع.

واعتبر أن «الحسابات الإخبارية مبحث آخر يجب البحث فيه بالإضافة إلى الحسابات الوهمية»، مشيرًا في هذا الصدد إلى تقديم قانونين بشأن الحسابات الوهمية والحسابات الإخبارية ليس لغرض تكميم الأفواه إنما لغرض تنظيمها» . وأكد الفضل دعمه لكل ما يؤدي إلى تعزيز الحريات، مشددًا على أن موضوع الحسابات الوهمية يحتاج إلى تنظيم وليس إلغاء احترامًا لحق أفراد المجتمع، وفي الوقت ذاته وضع حد للإشاعات ونشر المعلومات المغلوطة.

وأشار إلى تأثير الحسابات الوهمية وأخبار وسائل التواصل الاجتماعي، مؤكدًا بالقول إنها « عصفت بديموقراطيات عريقة وساهمت بوصول رؤساء إلى مناصبهم، كما ساهمت في خروج دولة ضخمة مثل بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وبين الفضل أن سمو نائب الأمير حذر من المخاطر الموجودة مما يستدعي أن نكون سباقين في وضع الحلول لها قائلا « سمعًا وطاعة يا سمو نائب الأمير وسمو ولي العهد وكلامك يمثلنا ويعبر عن توجهاتنا حتى قبل أن نسمعه»، مؤكدًا أن ما «أتى في كلمة سموه هو تأكيد على توجهنا السابق وعلى استراتيجيتنا في محاربة مثل هذه الحسابات المضللة للرأي العام».

بدوره قال النائب محمد المطير إن كلمات سمو نائب الأمير، واضحة ألفاظها، سديدة معانيها. وأضاف: إن الدور الآن على سمو رئيس الوزراء لترجمتها عمليا. وزاد بقول : ان أول إجراءات رئيس الوزراء يجب أن تكون إبعاد كل من وجوده في الحكومة سيفقد الشعب الثقة بإجراءاتها، لأنه سبب المشكلة وأصل بقائها، فكيف سيقتنع الشعب أنه أهل للتصدي لها؟.

الخالد يقود

وقد أكد سمو رئيس مجلس الوزراء ، على ضرورة الاستجابة السريعة والجادة من مجلس الوزراء للتوجيهات السامية ، واتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بتنفيذها وتحقيق غاياتها.

وتدارس المجلس السبل العملية للتعامل مع هذا التكليف واتخذ عددا من القرارات ، أبرزها التعاون مع مجلس الأمة ، عبر تشكيل فريق حكومي برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء وعضوية اللجنة الوزارية التنسيقية مع مجلس الأمة ، للتواصل مع رئيس مجلس الأمة ومن يراه من اللجان البرلمانية المتخصصة ، للاتفاق على سبل ترجمة توجيهات سمو نائب الأمير في التركيز على القضايا الجوهرية ، وتسريع إنجاز مشاريع القوانين التي تهم الوطن ومصلحة المواطنين ، وتجسيد التعاون المأمول بين السلطتين بهدف تعظيم الإنجاز المشترك.

وفي شأن مكافحة الفساد ، قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة عليا برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية الأجهزة والجهات الرقابية الحكومية ، تتولى دعم جهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ، وتفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين الأجهزة الرقابية ودراسة الملاحظات والمخالفات الواردة بتقارير الجهات الرقابية على أعمال الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية ، والتنسيق مع ديوان المحاسبة تحقيقا لتكامل جهود الجهات الرقابية ، وذلك بما يهدف إلى توحيد الجهود الحكومية لحصر ، ومتابعة جميع القضايا المتعلقة بقضايا المال العام ومتابعة إجراءاتها داخل البلاد وخارجها ، وسبل استرجاع الأموال العامة إلى خزينة الدولة ، وكذلك إعداد الإجراءات الوقائية التي تؤدي إلى تجفيف منابع الفساد الإداري والمالي وأسبابه ، سعيا لاستكمال مقومات محاربة الفساد بكافة أشكاله.

وبالنسبة لموضوع التسريبات الأمنية ، فقد أعلن مجلس الوزراء أنه في ضوء الاهتمام الكبير الذي أبداه سمو نائب الأمير إزاء التسريبات الأمنية وما صاحبها من ممارسات شاذة مرفوضة ، فقد استمع المجلس إلى تقرير قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ، عرض فيه التفاصيل المتعلقة بهذه التسريبات والإجراءات الإدارية والقانونية التي تم اتخاذها في مواجهة جميع المخالفات ، وأوجه القصور التي برزت ، مبينا قيامه بتشكيل لجنة تحقيق طارئة أنهت تقريرها بأقل من 48 ساعة ، وبناء عليه أصدر قرارا مساء يوم الخميس الماضي ، يقضي بإيقاف مدير عام جهاز أمن الدولة وسبعة ضباط اخرين عن العمل للمصلحة العامة ، وإحالة واقعة التسجيلات المسربة ، بما تضمنته من الوقائع والمعلومات والحيثيات المرتبطة بها وطرفي اللقاء إلى النيابة العامة ، وكذلك إجراء مراجعة شاملة لدورة العمل واتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب تكرار حدوث مثل هذه الثغرات وضمان احترام حريات الناس وخصوصياتهم وانضباط قواعد العمل.

وفي شأن الإصلاح الاقتصادي تقرر تشكيل فريق برئاسة الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد ، ليتولى تشخيص المستجدات التي طرأت جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا ، وانخفاض أسعار البترول ، وتأثر الموارد المالية للدولة ومراجعة الخطط والإجراءات المقترحة لمعالجة الاختلالات التي يعانيها اقتصادنا الوطني ، بما في ذلك ما ورد في الوثيقة الاقتصادية والإجراءات المقترحة لخفض المصروفات ، وإعداد برنامج عملي متكامل ومدروس للاصلاح المالي والاقتصادي ، يرتكز على محاربة الفساد ومعالجة الهدر والمصروفات غير المبررة في مختلف الأجهزة الحكومية ويضع الأسس والآليات العملية الكفيلة بمعالجة الاختلالات الاقتصادية القائمة وتعزز الاقتصاد الوطني.

وحول قضية تعديل التركيبة السكانية ، قرر مجلس الوزراء تشكيل فريق برئاسة السيد أحمد خالد الكليب ، ليتولى تحديد أوجه الخلل والثغرات العملية والقانونية التي تؤدي إلى تزايد أعداد الوافدين عن حاجة البلاد ، والذي لا يحقق وجودهم قيمة حقيقية مضافة للاقتصاد ، ومراجعة القوانين واللوائح التي تنظم استقدام واقامة الأجانب والمعايير المعتمدة في تقييم العمالة اللازمة لكل نشاط اقتصادي ، وإعادة النظر في العقوبات الواردة في قانوني الإقامة في البلاد والعمل به في القطاع الأهلي ، لمواجهة مظاهر التحايل والالتفاف على القانون ومحاربة تجارة الإقامات ووضع الأنظمة واللوائح الكفيلة بالالتزام بالمعايير التي تحقق المتطلبات الفنية والأمنية والثقافية والاقتصادية التي تلبي مقتضيات المصلحة العامة.

وفي شأن وسائل التواصل الاجتماعي ، أعلن المجلس عن تشكيل فريق برئاسة رئيس الهيئة العامة للاتصالات سالم مثيب الأذينة ، بمشاركة «وزارة الداخلية ، وزارة الإعلام ، جهاز تكنولوجيا المعلومات ، الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، مركز التواصل الحكومي» ، لدراسة الجوانب السلبية والانحرافات القائمة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمخالفة للقانون التي تقوم بها الحسابات الوهمية ، والتي تسيء لكرامات الناس وسمعتهم وتطلق الاتهامات دون دليل ، وتلك التي تمس الأمن الاجتماعي وأمن البلاد وتؤدي إلى الفتنة وشق الصف واستطلاع تجارب الدول الأخرى في هذا الشأن ، وتقديم التصورات العملية اللازمة للحد من هذه الانحرافات وذلك ضمن إطار القانون ودون المساس بأجواء حرية الرأي التي يكفلها الدستور ونحرص على تكريسها والمحافظة عليها.

ثم بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة واطلع بهذا الصدد على الأسئلة والاقتراحات برغبة المقدمة من بعض أعضاء مجلس الأمة ، واستعرض المجلس ما انتهت إليه جلسة مجلس الأمة التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي ، إثر مناقشة الاستجواب الموجه لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء من العضو شعيب المويزري ، من تقدم عشرة أعضاء بطلب طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وتحديد جلسة غد الأربعاء ، للتصويت عليه وقد عبر مجلس الوزراء عن ثقته بأن يحظى الوزيرأنس الصالح بتجديد ثقة مجلس الأمة به ، تقديرا للحجج المقنعة والردود الوافية التي قدمها في مرافعته في الاستجواب.

الدلال : توجه

وقال الدلال : «يجب أن يعرف الشعب الكويتي أنه لا يوجد قانون ينظم عمل جهاز أمن الدولة، مشيرًا إلى أن ما ينظم عملها هو قانون إنشاء وزارة الداخلية ، وقرار داخلي ينظم الإدارات الداخلية في وزارة الداخلية بقرار من وزير الداخلية ، الذي حدد الصلاحيات والمهام والأدوار منذ قيام وزاره الداخلية حتى الآن».

ولفت إلى أن هناك العديد من التجارب الدولية والعربية التي تضع ضوابط لعمل جهاز أمن الدولة ، مع مراعاة المقومات والمبادئ الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان والأفراد ، وطريقة عمله في متابعة وحماية الدولة وأفرادها من الأخطار.

أضاف أنه بعد الأحداث الأخيرة فإنه آن الأوان ألّا يترك جهاز أمن الدولة إنما يعطى أهمية ويكون هناك متابعه مساءلة ومراقبة لدوره في حدود الدستور ولقانون دون أن يؤثر ذلك على عمله في حفظ أمن الكويت والشعب والسلطة والنظام.

وأكد الدلال أن دور الحكومة والمجلس يأتي في إعادة غربلة هذا الجهاز وإعادة تقييمه وترتيب أوضاعه ووضع ضوابط لآلية تسلم القيادات المناصب فيه بحيث تكون قيادات مسؤولة تحمي حقوق الناس وخصوصيات الناس ولا تنتهكها حتى يثق المواطنون بالدولة والأجهزة الأمنية التابعة لها.

«القوى العاملة»

لسنة 2015» ، بشأن اشتراطات انتقال الأيدي العاملة من صاحب عمل لآخر ، ويضع اشتراطات جديدة تتعلق بانتقال الأيدي العاملة.

أضاف أن القرار يأتي في ضوء تعليمات وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل ، ولإضفاء مزيد من الضبط على سوق العمل في ظل الجهود المبذولة من الدولة في هذا الشأن.

وبين أن القرار ينص على تحويل العاملين من القطاع الأهلي الى القطاع الحكومي ، مع مراعاة الاجراءات المعمول بها لدى الهيئة وديوان الخدمة المدنية وحظر تحويل العاملين من القطاع الحكومي الى القطاع الاهلي.

وأشار إلى أن قرار حظر التحويل من القطاع الحكومي للقطاع الأهلي ، يستثنى كلا من أزواج وأبناء الكويتيات وزوجات الكويتيين والفلسطينيين من حملة الوثائق وأصحاب المهن الفنية المتخصصة بالمجال الصحي ، في التحويل إلى المنشآت الحاصلة على تراخيص مزاولة الأنشطة الطبية من وزارة الصحة ، بشرط أن تكون طبيعة متعلقة بالمجال الصحي مثل الأطباء والعاملين بالهيئة التمريضية ، وغيرهم ممن يمارس اختصاصات طبية وفقا للاجراءات المعمول بها لدى وزارة الصحة.

وذكر الموسى أنه قد تم وضع ضوابط لتحويل إقامة الالتحاق بعائل للعمل بالقطاع الاهلي ، حيث تم السماح لفئات محددة دون غيرها بالتحويل للعمل بالقطاع الأهلي وهم أزواج وأبناء الكويتيات وزوجات الكويتيين ومواليد دولة الكويت ، والفلسطينيين من حملة الوثائق والحاصلين على مؤهل الدبلوم فوق المرحلة الثانوية فما أعلى ، من المؤسسات التعليمية في الكويت.

حظر الطيران

في بيان صحفي إنه بالنسبة للركاب القادمين إلى مطار الكويت الدولي ، تم تعديل مدة صلاحية شهادة ال «بي سي آر» من 72 ساعة إلى 96 ساعة ، من تاريخ أخذ العينة حتى تاريخ قبول الراكب على الرحلة ، وذلك للركاب القادمين إلى مطار الكويت الدولي.

أضافت أنه سيتم الاكتفاء بشهادة فحص ال «بي سي آر»الصادرة من دولة الكويت للمسافر خارج البلاد ، التي لاتزيد مدة سفره على أربعة أيام ، ولا يشترط إجراء فحص عند عودته ، مادامت شهادة الفحص صالحة ، مع التزام الراكب بالاشتراطات الصحية.

العالم الإسلامي

كافة ، وتسلسلها الطبيعي كما تبنتها مختلف القمم الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية المتعاقبة، تشكل خياراً استراتيجياً، وفرصة تاريخية، ومرجعية مشتركة يجب أن يستند عليها الحل السلمي العادل والشامل للنزاع العربي الإسرائيلي

وأكد تمسك المنظمة بالسلام وأنه سيظل خياراً استراتيجياً استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وعلى رؤية حل الدولتين، وأن عملية السلام كل لا يتجزأ، وأن إقامة العلاقات الطبيعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودولة الاحتلال الإسرائيلي لن تتحقق إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس وعاصمتها القدس الشرقية، مؤكداً دعم كل الجهود لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حق العودة، وتقرير المصير، وتجسيد إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967م

وشدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ، على عدم شرعية أي إجراءات أحادية إسرائيلية لضم الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات، التي تهدف إلى تغيير الوضع السياسي والقانوني على الأرض الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي ، ويقوض حل الدولتين، مستذكراً القرارات الصادرة عن القمة الإسلامية الأخيرة واللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية بشأن رفض أي إجراءات من شأنها أن تمس الوضع القائم التاريخي أو القانوني أو السياسي لمدينة القدس الشرقية؛ وكذلك رفض خطة الضم الإسرائيلية لأجزاء من أرض دولة فلسطين المحتلة، الذي من شأنه تقويض فرص السلام القائم على حل الدولتين، ومشدداً في ذات السياق، على أن أي جهود رامية لوقف هذه الإجراءات الأحادية هي محل تقدير الدول الأعضاء

في سياق متصل أكد وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قرشي، ، أن بلاده لن تقبل أي نوع من الضغوط للاعتراف بإسرائيل.

وقال الوزير قريشي في مؤتمر صحافي أمس الاثنين في إسلام أباد، إن بلاده بلاده لن ترضخ لأية ضغوطات من أجل الاعتراف بإسرائيل، دون أن يعطي مزيداً من التفاصيل عن الموضوع.

أضاف أن باكستان دعت وفداً من طالبان إلى إسلام أباد لأجل التباحث بشأن عملية السلام، مشيرا إلى أن تلك المباحثات ستُعقد اليوم الثلاثاء في مقر وزارة الخارجية. وأكد قرشي أن الكثير من العقبات التي تواجه عملية السلام الأفغانية قد أزيلت أخيراً، وأن حركة طالبان أفرجت عن عدد كافٍ من أسرى الحكومة الأفغانية.

وأشار إلى أن الصين تضطلع بدور إيجابي وفعال في عملية السلام بأفغانستان، وأن إسلام أباد طلبت من بكين أن ترسل مندوبها الخاص لأفغانستان إلى إسلام أباد.

أضاف أن للصين أيضاً علاقات خاصة بطالبان، مشدداً على أن شريحة كبيرة من الأفغان ترغب في العمل مع باكستان من أجل إحلال الأمن في بلادها، مؤكداً أن الهند لا ترضى بهذا الأمر وتخلق عقبات في وجه عملية السلام في أفغانستان.

بومبيو لنتنياهو

بالشرق الأوسط»، مؤكداً التزام بلاده «بالتفوق الأمني لصالح إسرائيل».

بدوره، قال نتنياهو إن «النظام الإيراني يريد السلاح لتسليمه للمتطرفين»، داعيا الى إعادة فرض العقوبات عليه. وأوضح أن «الاتفاق مع الإمارات يعد بمرحلة جديدة في الشرق الأوسط».

وكان بومبيو وصل أمس الاثنين، إلى إسرائيل في اليوم الأول من جولة في الشرق الأوسط، بحسب ما أفادت به السفارة الأميركية على «تويتر».

والتقى بومبيو، الذي كان يضع كمامة بألوان علم بلده، عقب وصوله رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في مكتبه في القدس.

وتشاور بومبيو ونتنياهو خصوصاً حول الملف الإيراني والعلاقات بين إسرائيل وبقية دول الشرق الأوسط، كما أكد المتحدث باسمه في واشنطن.

كما يلتقي بومبيو أيضا نظيره الإسرائيلي غابي أشكنازي ووزير الدفاع بيني غانتس.

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية كشفت، الأحد، عن جولة سياسية لبومبيو، في منطقة الشرق الأوسط، تشمل إسرائيل والسودان والإمارات والبحرين.

وأكدت الخارجية الأمريكية في بيان، أن جولة بومبيو ستبحث سلوك إيران «الخبيث» في المنطقة.

وكان مصدر مطلع لوكالة «رويترز»، قد كشف، السبت، أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو سيزور إسرائيل، الاثنين، ثم يتوجه إلى الإمارات العربية المتحدة، الثلاثاء، لبحث اتفاق التطبيع بين البلدين.

وتابع المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن جدول أعمال زيارة بومبيو يتضمن أيضا بحث التحديات الأمنية التي تمثلها إيران والصين في المنطقة. وأفاد مراسل «العربية»، أن زيارة بومبيو إلى إسرائيل ستستغرق 24 ساعة.

يُذكر أن الإمارات أعلنت، في 13 أغسطس الجاري، عن اتفاق سلام بينها وبين إسرائيل. وأفادت في بيان مشترك نشرته «وام» في حينه بأنه تم الاتفاق بين الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، والرئيس الأميركي، دونالد ترمب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في اتصال هاتفي على مباشرة العلاقات الثنائية الكاملة بين إسرائيل والإمارات.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترمب، قال إن الاتفاق بين الإمارات وإسرائيل والذي يوقف ضم أراض فلسطينية سيتم توقيعه في البيت الأبيض في غضون ثلاثة أسابيع.